

مجلس الوزراء يخصص 213 مليوناً للمعالجة أنهيارات جازان ويوافق على اتفاقية التقل الجوي مع اليمن



١٣

الإيات أهلتها لوقاية بالشروط
المحددة في النكمة والقوانين
واللوائح التنفيذية ماده بوساطة
هذه السلطات في تسيير
الخدمات الجوية الولية وفقاً
لأحكام العدالة.
نذكر فيما يلي من
بعض المقتطفات من كتابة
الباحثين في هذا الموضوع
أولاً: تقرير لجنة الرازي
الإدارية الخاصة بدراسة تنظيم
المركز الوطني السعودي ل-zAZ
الاعضاء وملاءمتهم ل-zAZ
الاعضاء وأعلمه بمقابلي
التنمية المستدامة ووحدات
العناية المركزة فيها، يوضح
مجلس الخدمات الصحية
بالتتنسيق مع إدارة اللجنة
الإدارية لمجلس الخدمات
الجوية الولية التي تقطنها

بتاريخ 13/11/2007 بالصياغة التالية، وقد أعد بذلك:
ومن أبرز ملامحه أنه يحق لاي من المتعاقدين أن ينفرد بالطرف المتعاقدين جوية واحدة أو أكثر من الخدمات المتفق على طرق المحددة في الطرقيات النابية. من خطوط الطرف الثالث من قبل الطرف الثاني

أَنْ وَحْدَهُ أَمْلَى بِالْيَمْنِي تَأَكِيدَتْ بِيَقِينِي مِنْ أَنْ يَسْعَى إِلَيْهِ الْمُشَاهِدَاتُ

رسان الوطن
برئاسة أول رئيس
الشريعة عبد العال
ريسي، 213.
لا تنتهي جازان،
جازان، جازان،
من الشاشة.
لي تتكلّم جيولوجياً
والتقطها
للاتصال بها
بالإضافة إلى
البيانات
ذلك على
ذلك على
الآن
معه الأذى
هزوز ويزو
سة ظاهر
في مختلف
أول اللآلئ
الحالات عاجلاً
تضررها
تهم.

قراءة
أمس
رميم
الله يهد
داد 3,920
ظاهرة
ي منتهى
النقل
في المتن
إضافة
الشما
ك مع
يز للع
ظاهرة
في المتن
اللامزة
الآلة
الرفع
سامي.
على ما
عبد
يشان
الجياد
جاذد
الله
روف مع
بنين
من معا
خ خادم
المجلس
لى مجاه
واللقاء

إدارياً مناسباً للمركز الوطني
السعودي لزيارة الأعضاء،
الصريبي في شأن الترتيب
على الدخل، والبروتوكول
المراقب لها، والموقع عليهما
في مدحية أشرف بتاريخ
2007/10/28 الموافق 1428/11/9
وذلك بالصيغتين المرفقتين
باقرار وقد أعد مرسوم ملكي
 بذلك.

بعد النظر في قرار مجلس
الشورى رقم 37 / 23 و تاريخ
1427/5/27
الموافقة على اتفاقية تعاون في
المجال القضائي بين المملكة
واليمن الموقعة في مدينة
الرياض بتاريخ 1428/11/5
الموافق 2007/11/19 وذلك
باصفية المعرفة بالقرار، وقد
أعد مرسوم الملك بذلك.

أبرز ملامح الاتفاقية، تبادل
المعلومات في مجال تأمين
القضاء وتنظيم المؤسسات
التدريبية العاملين في المجال
القضائي وبرأة الوهود
القضائية، يتضمن عدالة على من
الدولتين داخل حدود الدولة
الآخر بحق الحصول على
المساعدة القضائية، أسوة
بمواطئها في التقاضي المدني
والتجاري والإدارية والجنائية
والأحوال الشخصية وفقاً
لأنظمةها.

و بعد النظر في قرار مجلس
الشورى رقم 21/33 و تاريخ
1429/5/20، قرر مجلس الوزراء
بيان على اتفاقية بين
حكومة المملكة ونظيرتها في
تركيا تجنب الازدواج
بالمادة 14

و في وزارة الخارجية، تعيين هاشم
بن علي بن حمزة راجح على
وظيفة وكيل الوزارة المساعد
لشؤون المحاماة الواعدة
بالمادة 14 في وزارة العمل.